

فحص الموظفين في المجر بعد الشيوعية

كانت إجراءات فحص الموظفين في المجر تمتاز بالتهاون، وفي أعقاب سقوط الشيوعية قامت حملة على نطاق واسع للتشدد في تلك الإجراءات عندما ظهرت المخاوف التالية:

* استمرار مراقبة الشرطة السرية لنشاط أعضاء الأحزاب السياسية.

* استمرار إتلاف الملفات السرية وتدميرها.

* خضوع أعضاء البرلمان للابتزاز على أيدي جهاز الأمن السري.

* تعرض المؤسسات والقيم الديمقراطية الجديدة إلى التهديد.

وبين عامي 1994 و2002 أدخلت تعديلات كثيرة على قوانين فحص الموظفين في المجر، على أن السمات الرئيسية لها بقيت كما هي وتخضع الفئات التالية لإجراءات الفحص:

* الأفراد الذين ينتخبهم أعضاء البرلمان، أو من يتعين عليهم أن يؤدوا القسم القانونية أمام البرلمان الأوروبي. ومنهم رجال السياسة الذين ينتخبون لعضوية البرلمان المجري أو البرلمان الأوروبي. ولكن موظفي الأحزاب وغير المنتخبين فلا يخضعون للفحص.

* رجال القضاء وهيئات الادعاء.

* أعضاء الإدارة العامة بما فيهم رؤساء الإدارات الوزارية، ورؤساء البلديات، ورؤساء الأقسام بالجامعات، ورؤساء ديوان المحاسبة، وسكرتير الوزارات، ورؤساء البنك الوطني. ولا يخضع للفحص من رجال الشرطة سوى الرؤساء.

* موظفو الإعلام ممن يشغلون منصباً يمكن أن يؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على الرأي العام السياسي.

وتتألف لجنة التطهير من ثلاثة قضاة مسؤولين عن التحقيق مع من يخضعون للفحص، ويوجه إليهم اتهامات مختلفة من بينها:

* أنهم كانوا أعضاء في فرع من فروع الشرطة السرية المسؤولة عن الأمن القومي.

* استخدموا معلومات من الشرطة السرية.

فإذا تبين وجود معلومات تكفي لتوجيه اتهام بارتكاب جريمة، ففي هذه الحالة يجب على ذلك الشخص أن يستقيل أو أن يتعرض لإفشاء تفاصيل نشاطه في الماضي. ويكفي لإثبات ذلك أن يتوفر دليلاً من الأدلة التالية:

* أنه قد وقع على تعهد للقيام بنشاط لخدمة جهاز الشرطة، ويكون قد قدم تقريراً أو تقاضى أجراً عن ذلك.

* قدم بياناً وأيضاً تقاضى أجراً أو إكراماً مقابل ذلك.

* كان يحمل بطاقة للهوية وتلقى أجراً أو كتب تقريراً.

وكان من الصعب في أغلب الأحيان التأكد من صحة هذين الدليلين المطلوبين، لأن المعلومات كان قد سبق إتلافها وتدميرها، وتم تزوير بطاقات الهوية وقام رجال الشرطة السرية بكتابة تقارير مزورة، وكذلك خضع الأفراد للابتزاز من أجل التوقيع على البيان.

وبنهاية عام 2003 كان قد تم التحقيق مع 8000 شخص، وكانت إجراءات الفحص تستغرق زمناً طويلاً قد يصل إلى سنتين، وتكلف مصاريف باهظة.

وكانت لجنة التطهير أولاً تقوم بجمع المعلومات والتحقيق في المزاعم، وبعد هذا ترفع اسم الشخص الخاضع للتحقيق إلى وزارة الداخلية وللمكتب التاريخي للبحث في الأرشيف عن البيانات المطلوبة. وثالثاً تعقد جلسات سرية أمام اللجنة يمكن للشخص الذي يجري فحصه أن يحضرها مع محام الدفاع عنه، ويمكنه أن يطعن في القرار. ويمكن للجنة التطهير أن تصدر أحد القرارات التالية:

* إعلان أن ذلك الشخص قد قام فعلاً بذلك النشاط.

* إعلان أن الدليل على ارتكابه ما نسب إليه غير متوفر.

* إنهاء الإجراءات إذا كان الشخص قد استقال من منصبه، أو أنه لم يعد هناك ما يستوجب فحصه.

وقرارات لجنة التطهير قابلاً للاستئناف أمام المحاكم. أما نشاط لجنة التطهير وإجراءات محكمة الاستئناف فهي سرية.

وكانت ملفات الشرطة السرية تحفظ في وزارة الداخلية والمكتب التاريخي، وكان باستطاعة أفراد الجمهور الاطلاع عليها، ولكن جهاز الأمن الحالي في المجر لديه القدرة على التحكم في هذه الملفات. ولكن القانون قرر في النهاية الإفصاح عنها ونشرها مما أدى إلى ما يأتي:

* يمكن لأي شخص أن يطلب الاطلاع على بيانات أعدها رجال الأمن عنه.

* يمكن لأي شخص أن يطلب الاطلاع على الملفات الخاصة بمن يشغلون وظائف عمومية.

* يمكن نشر بيانات محددة عن أشخاص يشغلون وظائف عمومية.

